

الولايات المتحدة بدأت بعملية لإعادة تقييم حكومة  
نتنياهو

توماس فريدمان

نيويورك تايمز

11/7/2023

ترجمة: خلدون البرغوثي





مركز الأبحاث

مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض. يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشراته الدورية، ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية - القدس- فلسطين / تليفاكس: + 9702966228

e-mail: info@prc.ps

<http://www.prc.ps>

عندما يسألني الناس عما أفعله من أجل لقمة العيش، أقول لهم إنني أترجم من الإنجليزية إلى الإنجليزية. أحاول أن أتناول مواضيع معقدة وأجعلها سهلة الفهم، أولاً بالنسبة لي ثم للقراء - وهذا ما أريد أن أفعله هنا فيما يتعلق بثلاثة أسئلة مترابطة: لماذا تحاول الحكومة الإسرائيلية سحق المحكمة العليا في البلاد؟ لماذا قال الرئيس بايدن لشبكة CNN إن «هذه واحدة من أكثر الحكومات الإسرائيلية تطرفاً» التي رأها على الإطلاق؟ ولماذا قال السفير الأميركي في إسرائيل إن أميركا تعمل على منع إسرائيل من «الخروج عن سكة الحديد»؟

الإجابة المختصرة على الأسئلة الثلاثة هي أن فريق بايدن يرى أن الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة، بقيادة بنيامين نتنياهو، منخرطة في سلوك راديكالي غير مسبوق - تحت عباءة «الإصلاح» القضائي - يقوض مصالحنا وقيمنا المشتركة مع إسرائيل، والتصور المشترك ذا الأهمية الحيوية حول وضع الضفة الغربية الذي أبقى آمال السلام هناك على قيد الحياة.

إذا كنت ترغب في الحصول على لمحة عن التوتر بين الولايات المتحدة وهذه الحكومة الإسرائيلية، التي يقودها المتطرفون، ففكر في ذلك بعد ساعات من قول بايدن لفريد زكريا على قناة CNN كيف كان بعض أعضاء حكومة نتنياهو «متطرفين»، فأحد أكثر أعضاء حكومة نتنياهو تطرفاً من بينهم جميعاً، وزير الأمن القومي، إيتمار بن جفير، الذي قال لبایدن أن «يتركهم وشأنهم» وإن «إسرائيل لم تعد نجمة إضافية في العلم الأميركي».

لطيف، أليس كذلك؟ وفقاً لتقرير خدمة أبحاث الكونغرس لعام 2020، فقد تلقت إسرائيل مساعدات خارجية أميركية أكثر من أي دولة في العالم منذ الحرب العالمية الثانية، بقيمة 146 مليار دولار، لم يتم تعديلها وفقاً للتضخم. وهذا قد يكون ثمننا يستحق المزيد من الاحترام لرئيس الولايات المتحدة من بن جفير، الذي أدين في شبابه بالتحريض على العنصرية ضد العرب.

هناك شعور بالصدمة اليوم بين الدبلوماسيين الأميركيين الذين تعاملوا مع نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأطول خدمة والذي يتمتع بذكاء كبير وموهبة سياسية. هم فقط يجدون صعوبة في تصديق أن نتنياهو سيسمح لنفسه بأن يتم التحكم به من قبل أشخاص مثل بن جفير، وسيكون مستعداً للمخاطرة بعلاقات إسرائيل مع أميركا ومع المستثمرين العالميين وسيكون مستعداً للمخاطرة بحرب أهلية في إسرائيل. فقط لبقاء في السلطة مع مجموعة من التافهين والقوميين المتطرفين.

لكن هذا ما هو عليه الوضع - وهو وضع قبيح. أغلق عشرات الآلاف من دعاة الديمقراطية الإسرائيليين الطرق والطرق السريعة وحاصروا مطار تل أبيب يوم الثلاثاء ليوضحوا لنتنياهو أنه إذا كان يعتقد أنه يستطيع القضاء على ديمقراطية إسرائيل بهذه الطريقة، فهو مخطئ بشدة.

يبدأ «الطلاق» بين القيم المشتركة الأميركية والإسرائيلية مع حقيقة أن الائتلاف الحاكم بزعامة نتنياهو، الذي وصل إلى السلطة بأضيق الهوامش، قرر التصرف كما لو أنه فاز بأغلبية ساحقة وتحرك على الفور لتغيير التوازن القائم منذ فترة طويلة بين الحكومة والمحكمة العليا، وهي الضابط المستقل الوحيد للسلطة السياسية.

هذا الأسبوع، بدأ نتنياهو وزملاؤه في طرح مشروع قانون في الكنيست يمنع القضاء الإسرائيلي من استخدام «ذريعة العقلية» الراسخة في القانون الإسرائيلي والتي تمنح المحكمة العليا الحق في مراجعة ونقض القرارات التي تعتبر متهورة أو غير أخلاقية من قبل الحكومة الإسرائيلية والمجلس الصغير ووزراء الحكومة وبعض المسؤولين المنتخبين الآخرين.

وكما كتب ديفيد هوروفيتس، المحرر المؤسس لصحيفة تايمز أوف إسرائيل الوسطية، يوم الإثنين، «الحكومة العازمة على القيام بما هو غير معقول، هي تعمل على ضمان منع القضاة من مراجعة معقولية سياساتها. والقضاة هم الكابح الوحيد أمام سلطة الأغلبية في بلد لا يوجد فيه دستور ولا ضمان لا يمكن اختراقه يحمي حرية الدين وحرية التعبير والحقوق الأساسية الأخرى».

مثل هذا التغيير الهائل في النظام القضائي الإسرائيلي الذي يحظى باحترام واسع، والذي أدى لتنامي اقتصاد ريادي رائع، هو شيء يجب القيام به فقط بعد دراسة من قبل خبراء غير حزبيين وبإجماع وطني واسع. هكذا تفعل الديمقراطيات الحقيقية، لكن لا يوجد شيء من هذا في حالة نتنياهو، إنه يؤكد أن هذه المهزلة برمتها لا علاقة لها بـ «الإصلاح» القضائي وكل شيء يتعلق باستيلاء كل مكون من ائتلاف نتنياهو على السلطة.

يريد المستوطنون اليهود إبعاد المحكمة العليا عن الطريق حتى يتمكنوا من إنشاء مستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية ومصادرة الأراضي الفلسطينية بسهولة.

يريد الأرثوذكس المتشددون إبعاد المحكمة العليا عن الطريق حتى لا يتمكن أحد من القول لأبنائهم بأنه يتعين عليهم الخدمة في الجيش الإسرائيلي أو إخبار مدارسهم أنه يتعين عليهم تدريس اللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم والقيم الديمقراطية.

ويريد نتنياهو إبعاد المحكمة عن الطريق حتى يتمكن من تعيين أي متسلسلين سياسيين يريد لهم لوظائف رئيسية.

تم إقرار مشروع قانون الإصلاح القضائي يوم الإثنين بالقراءة الأولى من القراءات الثلاث التي يحتاجها حتى يقر نهائياً، وتقول حكومة نتنياهو إنها تريد إجراء التصويت على القراءتين الثانية والثالثة قبل حلول موعد عطلة الكنيست الصيفية في 31 تموز/يوليو. هل يمكنكم أن تتخيلوا أن تعدل الولايات المتحدة دستورها - في غضون بضعة أشهر - بدون نقاش وطني جاد أو شهادة خبراء أو محاولة من قبل الزعيم الوطني للتوصل إلى إجماع؟

إذا لم يتمكن مئات الآلاف من المدافعين عن الديمقراطية الإسرائيليين، الذين خرجوا إلى الشوارع كل يوم سبت منذ أكثر من نصف عام، من إيقاف قوة نتنياهو الطاغية ومن إبطال مشروع القانون، فسيتحقق ما كتبه رئيس الوزراء السابق إيهود باراك في صحيفة هآرتس، أن إسرائيل «ستنحدر إلى ديكتاتورية فاسدة وعنصرية ستؤدي إلى انهيار المجتمع، وتعزل الدولة، وتنتهي «الفصل الديمقراطي» في تاريخ إسرائيل».

اسمحوا لي أن أعطي مثالا واضحا جدا. بموجب اتفاق تشكيل الحكومة الأصلي الذي وقعه نتنياهو مع شركائه في الائتلاف اليميني العام الماضي، عين أرييه درعي، زعيم حركة شاس الأرثوذكسية المتشدة، في البداية وزيرا للداخلية والصحة، ثم بعد ذلك، في غضون عامين، وزيرا للمالية. بالتناوب مع زعيم حزب الصهيونية الدينية بتسلييل سموتريتش.

أدين درعي ثلاث مرات بجرائم مالية أدت إلى سجنه - بما في ذلك التهرب الضريبي وقبول الرشاوى. وقالت المحكمة العليا الإسرائيلية، بتصويت 10 مقابل 1، لنتنياهو في كانون الثاني/يناير الماضي، إن تعيينه للمحتال الضريبي المدان والمرتشى وزيرا في الحكومة كان «غير معقول للغاية» وفيه «تناقض خطير مع المبادئ الأساسية التي ينبغي أن توجه رئيس الحكومة عندما يعين الوزراء».

نتنياهو، الذي هو نفسه يُحاكم بتهم الفساد، يريد تحييد المحكمة العليا حتى لا تتمكن من منعه من تعيين هذا المحتال الضريبي وزيرا للمالية للإشراف، من بين أمور أخرى، على مساهمات دافعي الضرائب الإسرائيليين والأميركيين في الخزانة الإسرائيلية. فكيف يحدث ذلك من أجل «الإصلاح» القضائي؟

دعنا الآن ننتقل إلى الاهتمامات المشتركة. كان أحد أهم المصالح الإسرائيلية والأميركية المشتركة هو التصور المشترك بأن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية مؤقت فقط وأنه في يوم من الأيام يمكن أن يكون هناك حل دولتين مع وجود 2.9 مليون فلسطيني هناك. لذلك، ليس على الولايات المتحدة أن تقلق بشأن وجود أكثر من 500000 مستوطن إسرائيلي هناك الآن. البعض سيقى عندما يكون هناك اتفاق على دولتين وسيذهب آخرون.

بسبب هذا التصور المشترك، دافعت الولايات المتحدة بشكل مستمر عن إسرائيل في الأمم المتحدة وفي محكمة العدل الدولية في لاهاي ضد قرارات أو أحكام مختلفة، بأنها لم تكن تحتل الضفة الغربية مؤقتًا ولكن في الواقع ضمتها بشكل دائم.

تبذل هذه الحكومة الإسرائيلية الآن قصارى جهدها لتدمير التصور الذي يشتري الوقت لها. فمنذ أذائه اليمين القانونية في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وافق نتنياهو على أكثر من 7000 وحدة سكنية استيطانية جديدة، معظمها في عمق الضفة الغربية. كما عدلت الحكومة قانونًا لتمكين المستوطنين المتطرفين من العودة إلى أربع مستوطنات كان الجيش الإسرائيلي قد أخلاهم منها عام 2005- وهو ما يخالف تعهد نتنياهو للرئيس جورج دبليو بوش بعدم القيام بذلك.

أعلن سموتريتش، وزير مالية نتنياهو، في آذار/مارس أنه «لا يوجد شيء اسمه الفلسطينيون لأنه لا يوجد شيء اسمه الشعب الفلسطيني». حزب سموتريتش يعارض إقامة دولة فلسطينية ويؤيد الضم.

يشكل تدمير نتنياهو المستمر لهذا التصور المشترك مشكلة حقيقية للمصالح الأميركية والإسرائيلية المشتركة الأخرى: إنه يهدد استقرار الأردن، وهي مصلحة أميركية وإسرائيلية حيوية، إنه يدفع الدول العربية التي انضمت إلى إسرائيل في اتفاقات إبراهيم إلى التراجع. إنه يدفع السعوديين للامتناع عن المضي قدمًا في التطبيع مع مثل هذا النظام الإسرائيلي الذي لا يمكن التنبؤ بسلوكه.

وهو يجبر الولايات المتحدة على الاختيار: إذا كانت حكومة نتنياهو ستتنصرف كما لو أن الضفة الغربية هي إسرائيل، فسيتعين على الولايات المتحدة أن تصر على أمرين. أولاً، أن اتفاقية الإعفاء من التأشيرة التي تريدها إسرائيل من الولايات المتحدة - والتي ستسمح للمواطنين الإسرائيليين بالدخول إلى الولايات المتحدة بدون تأشيرة، بما في ذلك أكثر من 500000 مستوطن إسرائيلي يعيشون في الضفة الغربية - يجب أن تنطبق على جميع الفلسطينيين البالغ عددهم 2.9 مليون فلسطيني في الضفة الغربية. أيضًا، ولم لا؟ لماذا يجب على مستوطن إسرائيل في مدينة الخليل بالضفة الغربية الحصول على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة بدون تأشيرة، ولا ينبغي على فلسطيني من الخليل أن يحصل عليها. خاصة عندما تقول هذه الحكومة الإسرائيلية فعليًا إن الخليل ملك لإسرائيل؟

لماذا يجب أن تستمر الولايات المتحدة في الدفاع في الأمم المتحدة والمحكمة الدولية عن فكرة أن إسرائيل تحتل الضفة الغربية بشكل مؤقت - وبالتالي لا تمارس شكلاً من أشكال الفصل العنصري هناك - بينما يبدو أن هذه الحكومة الإسرائيلية عازمة علناً على ضم الضفة الغربية، ومنحت اثنين من أكثر دعاة الضم نشاطاً، سموتريتش وبن جفير، سلطات أمنية ومالية واسعة على المستوطنات في تلك المنطقة؟

رئيس إسرائيل المعتدل، يتسحاق هيرتسوغ، الذي كان يناشد ائتلاف نتنياهو التراجع عن فرض أي تغييرات في السلطة القضائية والقيام بذلك فقط عبر إجماع الوطني، سيجتمع مع بايدن في واشنطن الأسبوع المقبل. إنها طريقة بايدن للإشارة إلى أن مشكلته ليست مع الشعب الإسرائيلي ولكن مع حكومة نتنياهو المتطرفة.

لكن ليس لدي أدنى شك في أن الرئيس الأميركي سوف يسلم الرئيس الإسرائيلي برسالة - من الحزن وليس الغضب - تقول أنه عندما تتباين مصالح وقيم الحكومة الأميركية والحكومة الإسرائيلية إلى هذا الحد، فإن

إعادة تقييم العلاقة مع إسرائيل أمر لا مفر منه..

أنا لا أأخذ عن إعادة تقييم لتعاوننا العسكري والاستخباراتي مع إسرائيل، والذي يظل قوياً وحيوياً. إنني أأخذ عن نهجنا الدبلوماسي الأساسي تجاه إسرائيل التي تحتجز مصير الفلسطينيين وحقوقهم بلا خجل في حل الدولة الواحدة: دولة يهودية فقط.

إن إعادة التقييم هذه على أساس المصالح والقيم الأميركية ستكون بمثابة رسالة عتاب شديدة من محب لإسرائيل، ولكنها ضرورة حقيقية قبل أن تنحرف إسرائيل عن المسار الصحيح. إن كون بايدن مستعداً للدخول في مواجهة مع نتنياهو قبل انتخابات 2024 في الولايات المتحدة يشير إلى أن رئيسنا يعتقد أنه يحظى في هذا بدعم ليس فقط من معظم الأميركيين، بل من معظم اليهود الأميركيين وحتى من معظم اليهود الإسرائيليين.

وهو محق في الادعاءات الثلاثة هذه.